

Distr.: General
22 January 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، ٢٠-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق
التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورقة عمل أعدتها الأمانة

ملخص

تتناول ورقة العمل هذه منع الجريمة في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسلط الضوء على استخدام استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة والإيذاء وعلى أهمية النهج القائمة على الأدلة في هذا الصدد. وتبين الورقة التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لمنع الجريمة والحد منها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. ويولى اهتمام خاص للاستراتيجيات الفعالة لمنع الجرائم التي تؤثر على الأطفال والشباب، والجريمة الحضرية.

* A/CONF.234/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110220 110220 V.20-00579 (A)



أولاً - مقدمة

١- تؤدي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتفاوت الاجتماعي دوراً هاماً في التأثير على ممارسة أفراد معينين سلوكاً إجرامياً أو عدم ممارستهم له. وفي إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج شاملة تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على منع الجريمة، بما فيها الجريمة الحضرية، والعنف. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العديد من الأهداف المتصلة بالجريمة والعنف، الأمر الذي يشير إلى ما للحد من الجريمة والعنف من أهمية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢- وقد اعتمدت الدول الأعضاء، في أعقاب مؤتمر الجريمة الثالث عشر، عدة قرارات وجهت الانتباه إلى جوانب محددة من منع الجريمة. فقد حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء، في قراره ١٦/٢٠١٨ المعنون "اتباع نهج كلية في منع جرائم الشباب"، المعتمد في عام ٢٠١٦، على إدماج استراتيجيات منع الجريمة التي تستهدف الأطفال والشباب في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك المعنية منها بالتعليم والصحة ومشاركة المواطنين والفرص الاجتماعية والاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن العامين، بغية حماية الأطفال والشباب من التهميش والإقصاء الاجتماعيين، والحد من مخاطر وقوعهم ضحايا أو تحولهم إلى جناة.

٣- وبعد ذلك بعامين، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٥/٧٣، المعنون "سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة"، الذي شجعت فيه الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات شاملة لمنع الجريمة تقوم على فهم العوامل التي تساهم في ارتكاب الجرائم وعلى التصدي لتلك العوامل بطريقة كلية. وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة أن التنمية الاجتماعية وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك ترسيخ ثقافة احترام القانون، ينبغي أن يكونا عنصرين أساسيين في استراتيجيات تعزيز منع الجريمة وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما شجعت الدول الأعضاء على تعزيز برامج منع الجريمة والإدماج الاجتماعي ومخططات التوظيف التي تستهدف أفراد المجتمع الضعفاء، بمن فيهم الضحايا والسجناء المفرج عنهم. واستناداً إلى القرارين المذكورين أعلاه، اعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في عام ٢٠١٩، القرار ١/٢٨ المعنون "تعزيز مشاركة جميع أفراد المجتمع في منع الجريمة"، الذي دعت فيه تحديداً إلى إدماج الاعتبارات المتعلقة بمنع الجريمة في الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشددت على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في منع الجريمة، وكذلك في البرامج الرامية إلى مساعدة ضحايا الجريمة والحد من حالات معاودة الإجرام، بما فيها البرامج التي تنطوي على تدابير غير احتجازية.

٤- وأعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٠/٧٤ المعنون "إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب"، المعتمد في عام ٢٠١٩، عن اقتناعه بأهمية منع تورط الأطفال والشباب في الأنشطة الإجرامية، من خلال دعم نموهم وتعزيز قدرتهم على مواجهة السلوك المعادي للمجتمع

والسلوكيات الجانحة. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية على التوسع في استخدام الأنشطة الرياضية في العمل على منع الجريمة لدى الشباب على المستوى الأول والثاني والثالث من مستويات منع الجريمة.

٥- وفي المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر،^(١) شدد على أن الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أبرزت أهمية الاستراتيجيات المستندة إلى الأدلة، وكذلك التعاون الشامل لعدة قطاعات وفيما بين الوكالات. وخلال المناقشات، جرى التأكيد مراراً على أن منع الجريمة يتطلب الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب توفير فرص التعليم والترفيه والعمالة، لا سيما للشباب، وكذلك إشراك المواطنين في درء الإحرام من خلال الحفارة المجتمعية وغير ذلك من التدابير. وأولي اهتمام للمبادرات العملية التي تزود الأطفال والشباب بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة لهم للإسهام في بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، وأشار في هذا الصدد إلى استخدام الرياضة. وذكرت مراراً الحاجة إلى اتباع نهج لمنع الجريمة يراعي الاعتبارات الجنسانية، وكذلك الحاجة إلى تمكين المرأة من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف العائلي. وعلاوة على ذلك، وجه الانتباه إلى الطابع المتغير للجريمة الحضرية، الذي يتطلب اتباع نهج متخصصة ومحددة الأهداف في مجال درء الإحرام، مع التركيز على عنف الشباب والعصابات. وحدد المشاركون أيضاً العوامل البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير على معدلات الجريمة في بيئات حضرية معينة.

٦- وانطلاقاً من هذه الخلفية، تهدف ورقة العمل هذه إلى الإسهام في مداولات الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، عن طريق مواصلة استكشاف المواضيع المذكورة أعلاه.

ثانياً - منع الجريمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

٧- تنطوي العلاقة بين الجريمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على عدة أبعاد. فكثيراً ما تُعتبر الجريمة عائقاً رئيسياً أمام النمو والتنمية الاقتصاديين، لأنها تميل إلى زيادة عدم اليقين الاقتصادي، وتثبيط الاستثمار الطويل الأجل وفرص العمل الجديدة، وتقويض سيادة القانون. وفي الوقت نفسه، يميل انعدام النمو الاقتصادي، مع شدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، إلى زيادة مستويات الجريمة والعنف. فعلى سبيل المثال، توجه الدراسة العالمية لجرائم القتل ٢٠١٩، التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب)، الانتباه إلى الصلات بين بطالة الشباب ومستويات العنف وجرائم القتل.^(٢) وعلاوة على ذلك، تضع الجريمة عبئاً مالياً ثقيلاً على عاتق نظام العدالة الجنائية، وتؤدي إلى تكبد الضحايا تكاليف عالية، فضلاً عن التكاليف الخفية التي يتكبدها المجتمع عامة، مثل التكاليف المتصلة بالصحة وفقدان الإنتاجية.

(١) انظر الوثائق A/CONF.234/RPM.1/1، وA/CONF.234/RPM.2/1، وA/CONF.234/RPM.3/1، وA/CONF.234/RPM.4/1، وA/CONF.234/RPM.5/1.

(٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Global Study on Homicide 2019*.

ألف - الاختلافات الإقليمية

٨- على الرغم من أن انخفاض مستويات الجريمة والعنف له تأثير إيجابي عموماً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك، مثلاً، بزيادة الثقة والتماسك الاجتماعي، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتيسير استمرار انتظام الأطفال في المدارس، فإن الارتباطات بين التنمية الاقتصادية والجريمة والعنف ليست هي نفسها في كل مكان. ففي بلدان في أوروبا وآسيا، يمكن تفسير الاختلافات في معدلات جرائم القتل، في معظم الأحوال، بمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كان ذلك مع بعض الاستثناءات،^(٣) ولكن في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ظلت معدلات الجريمة مرتفعة، أو حتى ازدادت، على الرغم من انخفاض مستوى الفقر والتفاوت في الدخل. والواقع أن المفارقة بين تزايد العنف والتحسينات في العدالة الاجتماعية تسلط الضوء على تعقّد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والجريمة والعنف.^(٤) وإدراكاً لكون العلاقة بين عدم المساواة ومعدلات القتل ليست دقيقة، توضح الدراسة العالمية لجرائم القتل ٢٠١٩ أن ارتفاع معدلات جرائم القتل قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، لكن تزايد الرخاء وحده لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستويات العنف، "لأنه إذا لم يتم توزيع فوائد النمو الاقتصادي بالتساوي فإن المحرومين منها يمكن أن يقرروا اللجوء إلى الأنشطة العنيفة والإجرامية". وتشير الدراسة إلى أن ازدياد مستويات عدم المساواة، واقتترانه في الأمريكتين بتوافر الأسلحة النارية على نطاق واسع وانتشار العصابات وجماعات الجريمة المنظمة، واقتترانه في أفريقيا بوجود النزاعات المسلحة وما يتصل بها من عدم استقرار، يمثل تفسيراً محتملاً لكون النمو الاقتصادي في المنطقتين كليهما كان مصحوباً بتزايد معدلات جرائم القتل.

باء - التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالجريمة والعنف

٩- التكاليف الناجمة عن الجريمة والعنف عالية، لأن العواقب الصحية والاجتماعية تلحق خسائر اقتصادية فادحة بالبلدان، ولا سيما البلدان النامية، التي يغلب فيها التقليل من أهمية الخسائر الاقتصادية وتأثير الجريمة. وعلى سبيل المثال، أظهر المنشور المعنون تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية، أن وتيرة الحد من الفقر في البلدان المتأثرة بأعمال عنف كبيرة كانت، في المتوسط، أبطأ بنحو نقطة مئوية واحدة في السنة منها في البلدان غير المتأثرة بالعنف.^(٥)

١٠- ووفقاً للمنشور المعنون تقرير الحالة العالمي عن الوقاية من العنف لعام ٢٠١٤ (*Global Status Report on Violence Prevention 2014*)، تشمل التكاليف المباشرة المرتبطة بالعنف التكاليف المتصلة بتوفير العلاج، وخدمات الصحة العقلية، والرعاية في حالات الطوارئ، والاستجابات في مجال العدالة الجنائية، في حين أن التكاليف غير المباشرة تتعلق بالخسائر الاقتصادية المرتبطة بكون ضحايا العنف أكثر عرضة لأن تمر بهم فترات من البطالة والتغيب عن العمل ولأن تصيبيهم مشاكل صحية تؤثر على الأداء الوظيفي. وشملت دراسة أجريت مؤخراً عن حالة الجريمة في ١٧ بلداً في

(٣) المرجع نفسه.

(٤) Laura Chioda, *Stop the Violence in Latin America: A Look at Prevention from Cradle to Adulthood*, Latin

. American Development Forum Series (Washington, D.C., World Bank, 2017)

(٥) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠١١).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للجريمة، بما في ذلك التكاليف المترتبة على الإيذاء من حيث خسارة نوعية الحياة وفقدان الدخل لدى نزلاء السجون، والتكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص على خدمات الأمن، والتكاليف التي تتكبدها الحكومات من حيث الإنفاق العام على الشرطة والقضاء ونظام السجون. واستناداً إلى تقدير متحفظ، خلصت الدراسة إلى أن متوسط تكاليف الجريمة بلغ ٣,٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالمقارنة، كانت تكاليف الجريمة في عدد من البلدان الأوروبية وفي أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير، حيث تراوحت بين أقل من ١,٤ في المائة في ألمانيا و ٢,٧٥ في المائة في الولايات المتحدة.^(٦)

جيم - منع الفساد

١١ - في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، شدد المشاركون على الحاجة إلى استراتيجية شاملة لمنع الفساد، الذي اعتبر عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان (انظر الوثيقة A/CONF.234/RPM.5/1). وذكر أن الفساد يحد من قدرة الحكومات على تقديم الخدمات للمواطنين، ويقوض سيادة القانون والأمن، وكثيراً ما يستخدمه الضالعون في الجريمة للعمل على بلوغ أهدافهم. وعلاوة على ذلك، يعوق الفساد توفير خدمات العدالة والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية على نحو فعال، وهي خدمات أساسية للحد من الجريمة ومنعها والتصدي لها. وتؤثر المساءلة والنزاهة في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك في مجال إنفاذ القانون، تأثيراً كبيراً على ثقة المجتمع المحلي، ومستوى الإبلاغ عن الجرائم من جانب المواطنين، والطرائق التي يتعاون بها المواطنون مع الشرطة والتي يمكن أن تيسر عمل الشرطة.

١٢ - وفي قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٤/٥، سلط المؤتمر الضوء على أهمية وضع وتنفيذ سياسات فعّالة ومنسّقة لمكافحة الفساد، بما يتوافق مع المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وشجّع الدول الأطراف على إدماج سياسات مكافحة الفساد في الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً لمنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية وخطط إصلاح القطاع العام. وأشار إلى أن اتفاقية مكافحة الفساد تتضمن أيضاً، بالإضافة إلى سياسات مكافحة الفساد، أحكاماً تدعو إلى إنشاء هيئات لمكافحة الفساد تقوم على منعه، وتطبيق مدونات قواعد سلوك للمسؤولين العموميين، وتعزيز النظم الرامية إلى ضمان نزاهة موظفي الخدمة المدنية. واستعرض الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بجمع الفساد، خلال اجتماعه المعقود في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الممارسات الجيدة والمبادرات المتصلة بصوغ استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها. وشدد المشاركون في الاجتماع على أن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ينبغي أن تكون طموحة ولكن واقعية فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه خلال الفترة المحددة لتنفيذ الاستراتيجيات. وشملت الأولويات المحددة المستبانة بغرض إدراجها في تلك الاستراتيجيات مدونات الأخلاقيات وتعزيز النزاهة في الخدمة العمومية، والتثقيف القائم على القيم، والإصلاح التشريعي، والاشتراء العمومي، والشفافية وإمكانية الوصول إلى

(٦) Laura Jaitman, ed., *The Costs of Crime and Violence: New Evidence and Insights in Latin America and the Caribbean* (Washington, D.C., Inter-American Development Bank, 2017), figure 2.5

المعلومات العمومية، والرقمنة، والحكومة المفتوحة، والأكاديميات ومراكز التدريب المعنية بمكافحة الفساد، وأنشطة التوعية، وتقييمات مخاطر الفساد، ومدونات قواعد حوكمة الشركات، ومنع الفساد في القطاع الخاص. وقُدمت أيضاً معلومات عن الاستراتيجيات الخاصة بقطاعات محددة وأصحاب مصلحة معينين فيما يتعلق بالثقيف والشباب والمرأة (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2019/3).

دال- منع الجريمة والتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

١٣- حسبما جرى التأكيد عليه في تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يهدد التفاوت المتزايد في الدخل والثروة بتقويض التماسك الاجتماعي وترسيخ انعدام الأمن وإضعاف نمو الإنتاجية، وبذلك يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة E/2019/68، الفقرة ١٦). وما زال التقدم المحرز متفاوتاً في تحقيق غايتي الحد من العنف والجريمة وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع المدرجتين في إطار الهدف ١٦. فالتقرير يشير، على سبيل المثال، إلى أن عدد جرائم القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في العالم ارتفع من ٦,٠ إلى ٦,١ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧؛ وإلى استمرار مختلف أشكال العنف ضد الأطفال؛ وإلى حدوث زيادة في الكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص، الأمر الذي قد يشير إلى تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات للتعرف على الضحايا ولكن قد يشير أيضاً إلى ازدياد حجم مشكلة الاتجار بالأشخاص (E/2019/68، الفقرة ٣٧). وجرائم القتل هي، في آن واحد، مقياس بديل معقول لجرائم العنف ومؤشر قوي على مستويات العنف داخل الدول. ويقدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن ما مجموعه ٤٦٤ ٠٠٠ حالة وفاة نجمت عن جرائم القتل العمد على نطاق العالم في عام ٢٠١٧. وسُجلت أكبر حصة من المجموع (٣٧ في المائة) في الأمريكتين، تلتها أفريقيا (٣٥ في المائة). وشكلت آسيا أقل من الربع (٢٣ في المائة)، في حين كانت أصغر حصتين من نصيب أوروبا (٤,٧ في المائة) وأوقيانوسيا (٠,٢ في المائة).^(٧)

١٤- كما أن استراتيجيات منع الجريمة الحسنة التخطيط لا تمنع الجريمة والإيذاء فحسب بل تسهم أيضاً في التنمية المستدامة.^(٨) ودرء الإحرام عنصر أساسي لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالحد من العنف والجريمة والظلم. ويتطلب إذا أُريد له أن يكون فعالاً أن تتعاون الجهات الفاعلة في نظام العدالة مع الجهات الفاعلة في القطاعات الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للمنازعات وتجنب النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ويعني ذلك، فيما يتصل بالجريمة والعنف، أن من الضروري الانتقال من التدابير العقابية إلى درء الإحرام القائم على الأدلة، التي تقلل من مستويات العنف، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة.^(٩) ويعني ذلك أيضاً أنه ينبغي إشراك القطاعات التي تتعامل مع الجناة والضحايا، مثل الأخصائيين الاجتماعيين وسلطات الادعاء ومحامي الدفاع، في تنفيذ برامج درء الإحرام، بغية ضمان فعالية التواصل وضمان أن تسير إحالة الحالات الفردية إلى مقدمي الخدمات المناسبين بسلاسة وتصب في المصلحة الفضلى للأفراد المعنيين.

(٧) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Global Study on Homicide 2019*. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن أنماط الجريمة واتجاهاتها، بما في ذلك جرائم القتل، انظر تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم (A/CONF.234/3).

(٨) المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢، المرفق).

(٩) Task Force on Justice, *Justice for All: Final Report* (New York, Center on International Cooperation, 2019).

١٥- ومن بين البلدان السبعة والأربعين التي عرضت نتائج استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٩، أبلغت بلدان عديدة عن حالة الجريمة داخل حدودها، بما في ذلك التحديات التي تواجهها في التصدي للعنف ضد الأطفال والنساء ومنعه (E/HLPF/2019/5). وفيما يتعلق بدرء الإحرام، قدمت عدة بلدان معلومات عن الجهود التي بذلتها في هذا المجال.^(١٠) فمثلاً أشارت شيلي إلى أنها أنشأت مؤسسة مخصصة لمنع الجريمة ونشرت مرسوماً يتعلق بمجلس استشاري للتنسيق بشأن المسائل المتصلة بمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها. وأفادت جنوب أفريقيا بأن أحد أطر السياسات لتحقيق غايات الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يتضمن ورقة يبيضا اعتمده مجلس وزراء جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٦ وأكد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء السلامة والجريمة ومنع العنف. واقترحت الورقة نهجاً قائماً على الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره في هذا الصدد، وأكد من جديد أن بناء مجتمعات أكثر أمناً هو مسؤولية جماعية. وأبرز الاستعراض الذي أجرته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية جهوداً محددة في مجال منع العنف، من بينها البرامج التي تنفذها وحدة الحد من العنف في اسكتلندا، مثل برنامجي "أطباء ضد العنف" (Medics Against Violence) وبرنامج "الحياة أفضل دون سكاكين" (No Knives Better Lives)، فضلاً عن استراتيجية "المساواة في السلامة" لمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. وسلّطت إسرائيل الضوء على مبادرات درء الإحرام المتعلقة بالجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦، بما فيها إنشاء سلطة تهدف إلى منع العنف والجريمة والسلوك المعادي للمجتمع والتصدي لتعاطي المخدرات والكحول. وسلّط الضوء على برامج محددة، مثل البرامج التي تركز على العنف العائلي، ودوريات المراقبة التي يقوم بها الآباء والأمهات، والتعاون بين السلطات المحلية والشرطة، فضلاً عن استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة. وذكّرت في عدد من الاستعراضات الحفارة المجتمعية باعتبارها عنصراً من عناصر منع الجريمة، بما في ذلك في استعراضات جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وغيانا. وعلاوة على الحفارة المجتمعية، أبلغت غيانا عن مبادرات لمنع الجريمة مثل برامج تنظيم المشاريع والتمكين الخاصة بالشباب، وكذلك عن الجهود الرامية إلى تعزيز إعادة إدماج الجناة في المجتمع، وإصدار الأحكام القضائية البديلة، وتوفير المساعدة القانونية. وأوجزت تركيا عدة عناصر لأطر سياساتها الرامية إلى العمل على تحقيق الهدف ١٦ والتي ذكر فيها درء الإحرام فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للخدمات الأمنية القائمة على الدرع والحماية، فضلاً عن الجهود الرامية إلى توجيه الشباب نحو الرياضة والثقافة والفنون والأنشطة التطوعية من أجل حمايتهم من العنف وإبعادهم عن العادات الضارة.

ثالثاً - درء الإحرام القائم على الأدلة

١٦- يشتمل منع الجريمة على استراتيجيات وتدابير تسعى إلى الحد من احتمالات حدوث الجرائم ومن آثارها الضارة على الأفراد والمجتمع، ومن بينها الخوف من الجريمة، عن طريق التدخل للتأثير على أسبابها المتعددة.^(١١) وتحتاج السلطات إلى بيانات يعول عليها عن الجريمة وعوامل الخطر ذات الصلة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج فعّالة في مجال درء الإحرام.^(١٢) واستناداً إلى نموذج الصحة

(١٠) الأمم المتحدة، "Voluntary National Reviews"، Voluntary Sustainable Development Knowledge Platform، National Reviews database متاح على الموقع الشبكي <https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/>

(١١) المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة.

(١٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإحصاءات وجمع البيانات وتقييمها، انظر الوثيقة A/CONF/234/8.

العامة، يمكن التمييز بين منع الجريمة على المستوى الأول (التدابير الشاملة التي تستهدف فئات سكانية واسعة)، ومنع الجريمة على المستوى الثاني (الذي يركز على الفئات السكانية المعرضة لخطر الإحرام)، ومنع الجريمة على المستوى الثالث (الذي يركز على المجرمين المعروفين بغية منع عودتهم إلى الإحرام). ويمكن أن يستهدف درء الإحرام مختلف البيئات المؤسسية وغيرها من البيئات، بما فيها الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية وأسواق العمل وأماكن محددة وأجهزة الشرطة والمحاكم والمرافق الإصلاحية.^(١٣) وفي سياق الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر الجريمة الرابع عشر، شدد على وجود حاجة متزايدة إلى استراتيجيات قائمة على الأدلة لمنع الجريمة وإلى منهجيات جديدة لجمع البيانات.

١٧- وليست الدعوة إلى زيادة عدد البرامج القائمة على الأدلة دعوة جديدة. وترجع محدودية عدد برامج منع الجريمة التي تُعتبر "قائمة على الأدلة" إلى أن التقييمات الدقيقة اللازمة لتقييم فعالية هذه البرامج تستغرق وقتاً طويلاً وتميل إلى أن تكون مكلفة. ونتيجة لذلك، قد يختار مقرر السياسات ومقدمو الخدمات تشغيل برامج أو خدمات تؤيد فعاليتها بعض البيانات ولكن لم تفحصها مراكز تبادل المعلومات ولم تخضع للتقييمات المستفيضة اللازمة للوفاء بمعيار قوة الأدلة. فضلاً عن ذلك، قد لا تكون البرامج المختارة على هذا النحو مكيفة مع الاحتياجات المحددة للسكان الذين تطبق عليهم.

ألف - إدامة البرامج وتوسيع نطاقها

١٨- خلصت دراسة أجريت في عام ٢٠١٧ للاستعراضات المنهجية في سبعة مجالات لمنع الجريمة إلى وجود أدلة متسقة على ممارسات ناجحة في مجالات درء الإحرام بالتركيز على التنشئة وبالنهج الاجتماعية، وتدخل المجتمع المحلي، ودرء الإحرام بالتركيز على العوامل الظرفية، وضبط الأمن القائم على دراسة المشاكل، وإصدار الأحكام القضائية، والتدخل على صعيد المرافق الإصلاحية، والتدخل للعلاج من تعاطي المخدرات.^(١٤) وفي الوقت نفسه، شددت الدراسة على أن الجهود ليست كلها فعالة، وأنه يجب على أخصائيي علم الجريمة والممارسين ومقرري السياسات أن يستقصوا الأدلة بدقة من أجل تحديد البرامج الفعالة. وفي كثير من الأحيان، لا تحتوي الدراسات على التوجيه اللازم للممارسين ومقرري السياسات بشأن كيفية مواصلة البرامج الفعالة وتوسيع نطاقها وتحقيق الأثر على مستوى السكان. وفي هذا الصدد، يمكن القول بأنه يتعين زيادة التركيز على إدماج البيانات النوعية في الاستعراضات المنهجية من أجل توضيح الآليات التي تركز عليها البرامج الناجحة، وأنه يتعين إجراء المزيد من تحليلات التكاليف والمنافع.^(١٥) وتحليلات التكاليف والمنافع أساسية، ولا سيما لمقرري السياسات، في تحديد ما إذا كانت البرامج تستحق التنفيذ والاستثمار. ومع ذلك لا تزال التقييمات الأكثر شمولاً نادرة على الرغم من الاعتراف المتزايد بقيمتها في سياقات العدالة الجنائية.^(١٦)

(١٣) Lawrence W. Sherman and others, eds., *Evidence-Based Crime Prevention* (New York, Routledge, 2002).

(١٤) David Weisburd and others, "What works in crime prevention and rehabilitation: an assessment of systematic reviews", *Criminology and Public Policy*, vol. 16, No. 2 (May 2017).

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) Jacqueline Mallender and Rory Tierney, "Economic analyses", in *What Works in Crime Prevention and Rehabilitation: Lesson from Systematic Reviews*, David Weisburd, David P. Farrington, and Charlotte Gill, eds., Springer Series on Evidence-based Crime Policy (New York, Springer, 2016).

باء- بحوث درء الإجرام في بلدان الجنوب

١٩- وُضع العديد من برامج منع الجريمة وُقِّم في البلدان العالية الدخل، وكثيراً ما كان ذلك يانفاق موارد كبيرة. غير أن هذه البرامج والخبرات قد لا تكون دائماً قابلة للتطبيق المباشر أو ملائمة للتنفيذ في البيئات النامية. وعدد دراسات منع الجريمة التي ترد من البلدان النامية وتستخدم أساليب علمية صارمة محدود، وكثيراً ما تكون البحوث وصفية أو نوعية إلى حد بعيد ولا توجد فيها النتائج الكمية اللازمة للمساهمة في تكوين قاعدة أدلة. ويلزم المزيد من الموارد المالية والبشرية لدراسة مشاكل الجريمة وإجراء الاستعراضات المنهجية، بغية الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات ووضع الأولويات للبحوث في البلدان النامية، بهدف سد الفجوة البحثية.

٢٠- ولحسن الحظ، حدث في السنوات الأخيرة تحول في التركيز، من تحديد ما يصلح في مجال منع الجريمة إلى فهم كيفية سير عمل المشاريع. وأدى ذلك إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تكييف استراتيجيات درء الإجرام ومواءمتها مع سياق فرادى البلدان والمناطق. والظروف الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد ما، ومستوى تنميته وقدراته، فضلاً عن تاريخه السياسي، كلها عوامل تؤثر على احتياجات ذلك البلد، ومشاكل الجريمة التي يواجهها، وحدوى تدخلات درء الإجرام وملاءمتها.^(١٧)

رابعاً- الأطفال والشباب

٢١- تتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحقيق فوائد لجميع الناس، لا سيما أكثرهم ضعفاً وتمهيشاً. وفيما يتعلق بالسلامة والأمن، يجب إيلاء الأطفال^(١٨) والشباب^(١٩) اهتماماً خاصاً لأنهم معرضون بصفة خاصة لتعاطي المخدرات والجريمة والإيذاء، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالعصابات، والتطرف العنيف، والاستغلال الجنسي. وفي كثير من الأحيان، تشكل العوامل المتمثلة في علو نسبة الشباب بين السكان وانخفاض مستويات التعليم وعلو معدلات البطالة، مجتمعة، عوامل خطر تسهم في دفع الشباب إلى السلوك الجانح والعنيف، بما في ذلك الانضمام إلى الكيانات الإجرامية المنظمة والتورط في العنف الجماعي.^(٢٠) والشباب هم، في الوقت نفسه، بحكم أعمارهم ومستوى طاقتهم وقدراتهم على التعلم، عوامل رئيسية للتغيير في عملية إيجاد مستقبل أفضل، ولديهم إمكانات كبيرة لمناصرة قضاياهم وقضايا مجتمعاتهم المحلية.

ألف- درء الإجرام بالتركيز على التنشئة

٢٢- في الجهود الرامية إلى منع جنوح الأحداث، ينبغي التركيز على سياسات درء الإجرام التي تيسر النجاح في التنشئة والإدماج الاجتماعيين لجميع الأطفال والشباب، بما في ذلك نموهم الشخصي

(١٧) Handbook on the Crime Prevention Guidelines: Making Them Work, Criminal Justice Handbook Series (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.IV.9).

(١٨) يشير مصطلح "الأطفال"، كما هو معرف في اتفاقية حقوق الطفل، إلى أي شخص دون سن الثامنة عشرة.

(١٩) للأغراض الإحصائية، ودون مساس بأي تعاريف أخرى تضعها الدول الأعضاء، تعرف الأمم المتحدة "الشباب" بأنهم الأشخاص الذين تتراوح سنهم بين ١٥ عاماً و٢٤ عاماً (انظر الوثيقة A/36/215، المرفق).

(٢٠) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة العالمية لجرائم القتل ٢٠١٩.

السليم.^(٢١) وفيما يتعلق بالحد من جرائم الشباب ومن العنف ضد الأطفال، يشير الخبراء إلى فعالية درء الإجرام بالتركيز على التنشئة أو في مرحلة مبكرة توجه الموارد إلى دعم النمو الصحي للأطفال والشباب وفي هذا الصدد، يعبأ الأفراد والأسر والمدارس والمجتمعات المحلية لمعالجة الظروف التي تؤدي إلى السلوك المعادي للمجتمع والجريمة قبل ظهورها.^(٢٢) وعادة ما تستهدف مبادرات درء الإجرام بالتركيز على التنشئة مستويات مختلفة من إيكولوجيا التنمية البشرية وتركز، مثلاً، على الأبوة والأمومة ودعم الأطفال في سن مبكرة، ومبادرات مكافحة التنمر، أو التدريب على المهارات الفردية والاجتماعية.

٢٣- وفي الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر الجريمة الرابع عشر، شدّد المشاركون مراراً على أهمية تثقيف الشباب وتدريبهم على المهارات، بسبل منها استخدام الرياضة، لجعلهم أكثر قدرة على التصدي للجريمة.^(٢٣) والواقع أن برامج تنمية المهارات الحياتية والاجتماعية تساعد الشباب على زيادة وعيهم بذواتهم، وضبط مشاعرهم، وإقامة علاقات إيجابية مع الأشخاص والحفاظ عليها، والتعاطف مع الآخرين. وتهدف هذه البرامج إلى تمكين الشباب من التعامل البناء مع متطلبات الحياة اليومية، والضغط، والنزاعات بين الأشخاص، وقد أحدثت أثراً في الحد من السلوك العدواني والعنف.^(٢٤)

٢٤- وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، يمثل منشور منظمة الصحة العالمية المعنون: "INSPIRE - حزمة الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال"^(٢٥) أداة مفيدة للدول الأعضاء. ويستند المنشور، الذي أعد بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، إلى الأدلة المتاحة، ويتضمن سبع استراتيجيات، يتعلق عدد منها بدرء الإجرام بالتركيز على التنشئة، مثل تغيير الأعراف الجنسانية والاجتماعية التقييدية، وإيجاد بيئات آمنة، وتقديم الدعم للوالدين وللمقدمي خدمات الرعاية، والتعليم والمهارات الحياتية.

باء- تعبئة الشباب

٢٥- الشباب أكثر عرضة من الفئات العمرية الأخرى في التورط بالأنشطة الإجرامية، إما كمرتكبين أو ضحايا، وهذا هو السبب في أن منع الجريمة الفعال يمكن أن يستفيد من إشراك الشباب. ويمثل تمكين الشباب والاستفادة من سعة حيلتهم لإيجاد الحلول جنباً إلى جنب مع صانعي القرار عنصرين أساسيين للحد من العنف في المجتمعات المحلية. ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث، ينبغي إشراك الشباب في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التي تهدف إلى التنشئة الاجتماعية والإدماج في

(٢١) مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية) (قرار الجمعية العامة ١١٢/٤٥، المرفق).

(٢٢) Ross Homel and Lisa Thomsen, "Developmental crime prevention", in *Handbook of Crime Prevention and Community Safety*, 2nd ed., Nick Tilley and Aiden Sidebottom (Abingdon, Oxon, United Kingdom, Routledge, 2017).

(٢٣) انظر الوثائق A/CONF.234/RPM.1/1 و A/CONF.234/RPM.2/1 و A/CONF.234/RPM.3/1.

(٢٤) منظمة الصحة العالمية، *Preventing Youth Violence: An Overview of the Evidence* (جنيف، ٢٠١٥).

(٢٥) منظمة الصحة العالمية ومؤسسات أخرى، *INSPIRE: حزمة الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال*، (جنيف، ٢٠١٦).

المجتمع.^(٢٦) وبتحديد أكثر، يمكن لمقرري السياسات والممارسين استشارة الشباب في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج محددة لمنع الجريمة على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمكن أن يضطلع الشباب بدور نشط في المبادرات المجتمعية، وعلى سبيل المثال من أجل التصدي للتمر في المدارس، أو تعبئة سفراء منع الجريمة، أو المشاركة في برامج إشراك الأقران، أو تنظيم الأحداث وأنشطة التوعية الرامية إلى منع المخدرات والجريمة في الأحياء. وهناك حالات قامت فيها الجهات الفاعلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، مثل الشرطة، بالتعاون مع الشباب كمتطوعين للمشاركة بنشاط في تحديد أسباب العنف والجريمة وللتعاون في وضع استراتيجيات لدرء الإحرام في مجتمعاتهم المحلية أو لمساعدة مقرري السياسات على تحديد نهج بديلة بشأن التفاعل مع الشباب.

٢٦- وفي إطار التحضير لمؤتمر الجريمة الرابع عشر، أجرى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة دراسة استقصائية قصيرة على الإنترنت لسؤال الشباب عن مشاركتهم في منع الجريمة وتعزيز ثقافة احترام القانون.^(٢٧) وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً فقط من الشباب استجابوا، فقد أظهرت الإجابات الواردة أن الشباب من مختلف المناطق يعتبرون المناير التي تتيحها وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت أدوات مفيدة لإشراكهم في جعل المجتمعات أكثر قدرة على الصمود في وجه الجريمة، وتوفير المعلومات عن الجريمة وعواقبها، والتشاور معهم بشأن السبل الابتكارية لمنع الجريمة.

٢٧- وأبديت ملاحظة مماثلة خلال حلقة عمل نظمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وموئل الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وجمعت بين منسقي مراكز الشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة المجتمعية في كينيا لمناقشة تمكين الشباب في سياق الجهود المحلية لمنع الجريمة. والواقع أن وسائط الإعلام الاجتماعية والإنترنت يمكن أن توفر أدوات للتقريب بين الشباب والجهات الفاعلة الحكومية، بما فيها الشرطة، في جهود درء الإحرام، ولتيسير إيصال وجهات نظر الشباب بشأن الجريمة.

٢٨- وعلى الصعيد الدولي، توفر منتديات الشباب، بما في ذلك في سياق مؤتمر الجريمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات، منبراً للشباب للانخراط في حوار مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتبادل الأفكار بشأن كيفية العمل على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك فيما يخص منع الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات.

جيم - الدعوات إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات

٢٩- أبرز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٨/٢٠١٦ المعنون "اتباع نهج كلية في منع جرائم الشباب"، أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات، ودعا إلى وضع سياسات في مجال درء الإحرام تلي احتياجات الشباب المختلفة وتحمي رفاههم، بسبل منها التعاون والتنسيق بين جميع المستويات الحكومية المناسبة وأصحاب المصلحة المعنيين داخل المجتمع المدني. ودعت الجمعية الدول الأعضاء، في قرارها ١٧٠/٧٤ بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب، إلى تعزيز

(٢٦) مبادئ الرياض التوجيهية.

(٢٧) انظر أيضاً ورقة المعلومات الأساسية عن التعليم وإشراك الشباب باعتبارهما عنصريين أساسيين في جعل المجتمعات قادرة على الصمود في وجه الجريمة، التي أعدت لحلقة العمل ٣ لمؤتمر الجريمة الرابع عشر (A/CONF.234/1).

التدابير المجتمعية لدعم الشباب من أجل التصدي لعوامل خطر الجريمة والعنف، وشجعت الدول الأعضاء على توفير المرافق والبرامج الرياضية والترويحية. كما هو مطلوب في ذلك القرار، عقد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً لفريق خبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لتحليل وتجميع طائفة من أفضل الممارسات بغية تقديمها إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لتنظر فيها في دورتها التاسعة والعشرين، وكذلك إلى مؤتمر الجريمة الرابع عشر لكي يطلع عليها.^(٢٨)

٣٠- وفي إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في عام ٢٠١٩، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة والمنظمة الدولية لقانون التنمية، بالتعاون مع حكومة إيطاليا، مؤتمراً في روما في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩ بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، حول موضوع "السلام والعدل والمجتمعات الشاملة للجميع"، ضم خبراء لمناقشة التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ١٦. وخلص الخبراء في المؤتمر إلى أن الأطفال يمثلون أضعف فئة سكانية ويحتاجون إلى اهتمام خاص، سواء فيما يتعلق بالإدماج من حيث الحصول على الخدمات أو فيما يتعلق ببدء الإجرام من حيث التعرض للعنف والاستغلال. وشددوا على أنه لا ينبغي معاملة الشباب كمجموعة متجانسة، وعلى أن اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب ينبغي أن يشتمل على المشاركة المباشرة من جانب الشباب. وفيما يتصل ببدء الإجرام، شدد المشاركون في الاجتماع على الحاجة إلى اتباع نهج يستمر مدى الحياة إزاء منع العنف وإيمائه، وعلى أن هذا النهج ينبغي أن يشمل التثقيف من أجل إرساء ثقافة السلام واللاعنف وينبغي أن يزود الأطفال والشباب بمهارات تسوية النزاعات وبالمهارات الحياتية.

دال- عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٣١- بناء على معايير الأمم المتحدة وقواعدها المتصلة بمنع الجريمة،^(٢٩) قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء التي تسعى إلى وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج محلية أو وطنية لمنع الجريمة والإيذاء بين الشباب.

٣٢- وعقب اعتماد إعلان الدوحة، الذي شدد على مشاركة الشباب واعتراف بالشباب بوصفهم عناصر هامة للتغيير في سياق جهود منع الجريمة، أطلق المكتب، في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، مبادرة عالمية لمنع جرائم الشباب تستخدم الرياضة كأداة لتعزيز قدرة الشباب المعرضين للخطر على الصمود، ومن بينهم الشباب الموجودون في المجتمعات المحلية المهمشة. ويشجع المكتب، من خلال الشراكات مع الحكومات والمنظمات الرياضية والمجتمع المدني، المبادرات الرياضية التي تعزز مهارات الشباب الاجتماعية والفردية وتزودهم بالمعلومات عن المخاطر المرتبطة بالجريمة والعنف وتعاطي المخدرات. وسعيًا إلى بلوغ هذه الغاية، تم تجريب منهج دراسي مخصص لتدريب المدربين والمعلمين وغيرهم ممن يعملون مع الشباب في سياق الرياضة والأنشطة الرياضية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب الدعم إلى

(٢٨) انظر الوثيقتين A/CONF.234/14 و E/CN.15/2020/14.

(٢٩) على وجه الخصوص، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣/٢٠٠٢، المرفق، وقرار الجمعية العامة ١١٢/٤٥، المرفق.

الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إدماج المبادرات الرياضية في الخطط والمبادرات المتعلقة بمنع الجريمة والسلامة، وللمنظمات غير الحكومية في جهودها الرامية إلى تعزيز الرياضة كوسيلة للتصدي لعوامل خطر الجريمة والعنف، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات.

٣٣- وضمن مبادرة التعليم من أجل العدالة في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، أعد المكتب مواد تعليمية لتعزيز ثقافة احترام القانون. وتستهدف المبادرة التعليم الابتدائي والثانوي من خلال وضع مواد تعزز قيماً مثل النزاهة والتسامح وتوفر للمعلمين والشباب أدوات للمساعدة على إعلاء تلك القيم، تشمل الألعاب والتطبيقات. وعلى مستوى التعليم العالي، تدعم المبادرة الأكاديميين الذين يقومون بالتدريس في ميادين المجالات المسندة إلى المكتب، بما فيها الفساد والنزاهة والأخلاقيات، وكذلك منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتوفر على الإنترنت أكثر من ٩٠ وحدة تعليمية على المستوى الجامعي.^(٣٠)

٣٤- وبغية دعم المهارات الأسرية والوالدية، بما في ذلك في البيئات المنخفضة الموارد، ظل المكتب ينفذ مبادرات في جميع أنحاء العالم لا تركز على منع تعاطي المخدرات فحسب بل تستهدف أيضاً عوامل خطر الجريمة والعنف. وتشمل هذه المبادرات، على سبيل المثال، أنشطة التدريب على المهارات الأسرية وأنشطة التدريب المدرسية على المهارات الحياتية، التي يدعمها المشروع العالمي لمنع تعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والجريمة بين الشباب من خلال برامج التدريب على المهارات الأسرية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

٣٥- ويدعم المكتب الدول الأعضاء، عن طريق برنامجه العالمي المعني بالعنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، في تطبيق استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.^(٣١) وظل المكتب يدعم وضع الاستراتيجيات والبرامج لمنع العنف ضد الأطفال، واستحدث أدوات وخبرات متخصصة في هذا الصدد، بما في ذلك في مجال منع تجنيد الأطفال واستغلالهم من جانب الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة. ويركز البرنامج العالمي المذكور على النهج الشاملة في مجال درء الإجرام، ويعمل مع الأسر والمجتمعات المحلية وقطاع الحماية على اجتناب وصم الأطفال والتمييز ضدهم. ويهدف البرنامج أيضاً إلى منع العنف ضد الأطفال المخالفين للقانون، من خلال جهود إصلاح قضاء الأحداث والتدابير الرامية إلى الحد من استخدام عقوبة الحرمان من الحرية.

٣٦- وبناء على الأولويات المبينة في الوثيقة المعنونة "شباب ٢٠٣٠: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب"، يسعى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، إلى رفع صوت الشباب، حيثما أمكن، من أجل العمل على إيجاد عالم يسوده السلام والعدل والاستدامة؛ ودعم زيادة فرص حصول الشباب على التعليم الجيد، بما في ذلك التعليم غير النظامي؛ وحماية حقوق الشباب وتعزيزها؛ ودعم مشاركتهم المدنية والسياسية، بما في ذلك تمكينهم من أن يصبحوا محفزين للسلام والأمن ومنع الجريمة.

(٣٠) انظر أيضاً الوثيقة A/CONF.234/10.

(٣١) قرار الجمعية العامة ١٩٤/٦٩، المرفق.

خامساً - منع الجريمة الحضرية

٣٧- المدن مراكز للابتكار والإنتاجية الاقتصادية، وتؤثر تأثيراً كبيراً على مستويات الناتج المحلي الإجمالي والنمو على الصعيد العالمي، حيث تمثل ما بين ٥٥ و ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.^(٣٢) وبما أن المدن كثيراً ما تواجه العديد من مشاكل الجريمة والعنف، بما فيها النهب، والاتجار بالمخدرات وبالبنشر، والعنف الجنسي والجسدي، والعنف المتصل بالعصابات، والجريمة المنظمة، فمن المهم إيلاء اهتمام كاف للجهود الفعالة والابتكارية الرامية إلى منع الجريمة في البيئات الحضرية. وينبغي أن تعالج هذه الجهود أكثر العوامل السببية انطباقاً وتستهدف الأحياء الأكثر تأثراً بهذه العوامل.

٣٨- وعلى نحو ما تؤكد الدراسة العالمية لجرائم القتل ٢٠١٩، ليس النمو الحضري السريع في حد ذاته عاملاً دافعاً لارتفاع معدلات جرائم القتل. غير أن وجود الجريمة المنظمة والتفاوت في الدخل وسوء الحوكمة وسوء البنى التحتية في المناطق السريعة التحضر يؤدي بالفعل إلى ارتفاع معدلات الجريمة. وتشمل العوامل الأخرى الكثافة السكانية العالية، وارتفاع معدل انتشار الأمراض العقلية والارتقان لمواد الإدمان مقارنة بالمناطق غير الحضرية، وإمكانية عدم انكشاف الهوية. ويتطلب اتباع نهج متكامل لمنع الجريمة في المناطق الحضرية، وعلى نطاق أوسع، للتنمية الحضرية المستدامة، أن تكفل المدن والسلطات الوطنية الحوكمة الفعالة في المناطق الحضرية، وأن تعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وأن تضع استراتيجيات للوصول إلى المستهدفين تلي احتياجات أضعف أفراد المجتمع. ويتطلب بناء الصمود تفكيراً ابتكارياً بشأن من يمكن أن يكونوا قادرين على المساهمة في تغيير السلوك في المجتمعات المحلية وعلى تعزيز قدرتها على التدخل. والواقع أن المدن في وضع يمكنها من فهم عوامل خطر الجريمة والعنف في مجتمعاتها المحلية، بما في ذلك عوامل الخطر المرتبطة بالتطرف العنيف، ووضع مبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين للتصدي للمخاطر وتعزيز عوامل الحماية.

٣٩- وقد أبرزت الدول الأعضاء، أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في عام ٢٠١٦، أهمية اتباع نهج شامل إزاء درء الإجرام في سياق المدن. وتدعو الخطة الحضرية الجديدة،^(٣٣) التي اعتمدت أثناء مؤتمر الموئل الثالث، إلى إدماج تدابير شاملة للسلامة الحضرية ومنع الجريمة والعنف وإلى إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة في وضع الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية. وتسهم الخطة الحضرية الجديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإضفاء الطابع المحلي عليها، وتوفير حافزاً جديداً للبلدان والمجتمع الدولي عامة لإيجاد مدن تتسم بالإدماج والسلامة والصمود والاستدامة.

ألف - التدخلات المكانية

٤٠- تميل الجريمة والعنف في المدن إلى التأثير بقدر غير متناسب على أكثر المجتمعات المحلية الحضرية حرماناً، ولا سيما المجتمعات المحلية التي تواجه فيها السلطات المحلية وأجهزة إنفاذ القانون تحديات في أداء دورها في مجال الأمن العام. ولكي تحقق الدول السلامة على الصعيد المحلي، يجب ضمان تقديم

(٣٢) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) *World Cities Report 2016: Urbanization and Development-Emerging Futures* (نيروبي، ٢٠١٦).

(٣٣) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى العدالة في جميع المجتمعات المحلية. وفي سياق تحليل التحديات المتصلة ببعضها البعض والتمثلة في التحضر السريع والفقر والعنف، يشير منشور صدر مؤخراً عن الحد من العنف الحضري في بلدان الجنوب إلى ما للتماسك والإدماج الاجتماعي من أثر على مستوى الجريمة والعنف في الأحياء، وإلى أن الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين كانا يدفعان إلى ازدياد عصابات الشباب العنيفة، في غرب أفريقيا مثلاً.^(٣٤)

٤١ - وعلى النحو المشار إليه في الدراسة العالمية لجرائم القتل ٢٠١٩ فإن المشاركة في الجريمة المنظمة وأنشطة العصابات، وكذلك التعرض اللاإرادي للعنف المرتبط بهذه الأنشطة، هما عاملان دافعان مهمان للجريمة يؤثران على الشباب في مختلف البلدان في أمريكا الوسطى واللاتينية. وتتكثف أعمال العنف التي تقوم بها العصابات في بعض المدن الأوروبية، وعلى الرغم من أن المعدل العام لجرائم القتل في أوروبا لا يزال أقل بكثير من المعدل الملاحظ في الأمريكتين فإن هناك جيوباً يتركز فيها العنف في المناطق الحضرية في أوروبا ازداد فيها خطر القتل بين بعض فئات الشباب ازدياداً ملحوظاً.

٤٢ - وبما أن عوامل خطر الجريمة والعنف كثيراً ما تجتمع معاً في مواقع محددة في الأحياء فإن التدخلات المكانية في سياق منع الجريمة بالتركيز على العوامل الظرفية يمكن أن تساعد على الحد من الجريمة. ولنجاح هذه التدخلات، يتعين أن تجري الحكومات المحلية تقييماً شاملاً للحالة في المجتمعات المحلية، بالاستفادة من البيانات المصنفة المناسبة، وإلى قاعدة معارف للممارسات الجيدة والتدخلات الفعالة، حيثما تكون تلك القاعدة متاحة. ويلزم إجراء تحليل للصلات بين الجريمة وعوامل أخرى، مثل الديموغرافيا أو الإسكان أو الدخل أو الظروف الاجتماعية، من أجل تعزيز فهم العلاقة بين الموقع والجريمة. وفيما يتعلق بالبحوث والتحليل في مجال الجريمة، من المهم أن تُستكمل البيانات الكمية ببيانات نوعية، مثل البيانات المكتسبة من المقابلات وأفرقة التركيز، بغية توفير معلومات متعمقة عن مشاكل معينة في مجال الجريمة، أو أحياء معينة، أو فئات سكانية معينة يصعب الوصول إليها، بما في ذلك معلومات عن التصورات الشخصية للسلامة.

٤٣ - وقد التزمت الدول الأعضاء، في الخطة الحضرية الجديدة، بجملة أمور من بينها إشراك المجتمعات المحلية ذات الصلة في وضع الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع الجريمة والعنف. وكانت مبادرات منع الجريمة التي تتوخى استراتيجيات بناء المجتمعات المحلية تهدف تقليدياً إلى تمكين المواطنين والمجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار وفي إقامة الشبكات. غير أن مبادرات منع الجريمة التي لا تركز إلا على تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في درء الإحرام، دون تطبيق البرامج والنهج القائمة على الأدلة لصالح المجتمعات المحلية والمواطنين، من المرجح أن تفشل، لا سيما في المناطق المحرومة اجتماعياً ذات معدلات الجريمة العالية، لأنها لا تستهدف عوامل الخطر بفعالية.^(٣٥) وفي هذا الصدد، أشير إلى نهج "المجتمعات المحلية المهتمة" باعتباره وسيلة لإشراك أصحاب المصلحة

(٣٤) Jennifer Erin Salahub and others, eds., *Reducing Urban Violence in the Global South: Towards Safe and Inclusive Cities*, Routledge Studies in Cities and Development Series (Abingdon, Oxon, United Kingdom, Routledge, 2019).

(٣٥) Rebecca Wickes, Ross Homel and Renee Zahnow, "Safety in the suburbs: social disadvantage, community mobilisation and the prevention of violence", in *Australian Violence: Crime, Criminal Justice and Beyond*, Julie Stubbs and Stephen Tomsen, eds. (Sydney, Federation Press, 2016), pp. 210–229.

المحليين، ومن بينهم الشباب، إشراكاً فعالاً في درء الإحرام، ولاختيار وتنفيذ وتقييم التدخلات القائمة على الأدلة والتي تناسب الاحتياجات المجتمعية ذات الأولوية وتناسب الموارد والسياقات.^(٣٦)

باء- سلامة المرأة في المدن والأماكن العامة

٤٤- بالنسبة للنساء والفتيات، كثيراً ما يرتبط التحضر بزيادة إمكانية الحصول على التعليم والعمل وتنظيم الأسرة المأمون والطوعي، وبزيادة الاستقلالية. ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يواجهن التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف في الأماكن العامة الحضرية. ففي العديد من المدن، تتعرض غالبية كبيرة من النساء والفتيات لشكل ما من أشكال الانتهاك، بما في ذلك في الحافلات والقطارات والشوارع والأسواق والحدائق العامة وفي أماكن أخرى كثيرة، على النحو الذي سلط عليه الضوء في سياق مبادرة المدن الآمنة والأماكن العامة الآمنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، التي تشجع على اتباع نهج شاملة لمنع التحرش الجنسي والأشكال الأخرى من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والتصدي لها في مختلف السياقات.^(٣٧) وبما أن النساء، وليس الرجال، هن اللاتي يعتمدن أكثر من غيرهن على النقل العام لتلبية احتياجاتهن من التنقل، فإن العنف ضد النساء والفتيات في وسائل النقل يشكل شاغلاً رئيسياً في العديد من المدن، لأنه يؤثر على حصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم والوظائف.

٤٥- وتشمل عوامل الخطر المتصلة بالعنف ضد المرأة على مستوى المجتمع المحلي الأعراف الجنسانية الضارة التي تدعم امتيازات الذكور وتحد من استقلال المرأة. وتتطلب معالجة المخاطر التي تشكلها هذه الأعراف الضارة برامج تدعم اللاعنف وتعزز تمكين المرأة وتساعد الرجال والنساء على فهم المظاهر غير السليمة للذكورة وتفكيكها على نحو أفضل. وتشمل العوامل السببية الأخرى في المجتمعات المحلية علو مستويات الفقر والبطالة وعلو معدلات الجريمة والعنف، فضلاً عن توفر المخدرات والكحول والأسلحة. ولضمان اتخاذ إجراءات فعالة، ينبغي إشراك المرأة إشراكاً كاملاً في المناقشات المتعلقة بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج منع الجريمة، بما فيها السياسات والبرامج الرامية إلى تجديد المناطق الحضرية وإيجاد أماكن عامة آمنة، بما يشمل مرافق النقل. وعلاوة على ذلك فإن تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي مختلف الدوائر العامة في المواضيع المتصلة بنوع الجنس في مجال مسؤوليتهم أمر أساسي من أجل درء الإحرام.

٤٦- وقد شارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، في وضع إطار السياسات المعنون "احترام المرأة: منع العنف ضد المرأة" (RESPECT Women: Preventing violence against women). ويرشد الإطار مقرري السياسات والممارسين في عمليات تصميم وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم التدخلات الرامية إلى منع العنف ضد

(٣٦) نظام "المجتمعات المحلية المهتمة" هو نظام لدرء الإحرام قائم على التحالف، ثبت أنه يعزز التنمية السليمة للشباب ويحد من مشاكل الشباب السلوكية على نطاق المجتمع المحلي (Abigail A. Fagan and others, *Communities that Care: Building Community Engagement and Capacity to Prevent Youth Behavior Problems* (Oxford, Oxford University Press, 2018)).

(٣٧) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، "Safe cities and safe public spaces: global results report 2017" (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

المرأة والتصدي له.^(٣٨) وقد أُطلق الإطار في أيار/مايو ٢٠١٩، وهو يوجز سبع استراتيجيات تدخّل مترابطة مستمدة من الكلمة الإنكليزية respect (احترام)، وهي: تعزيز مهارات العلاقات (relationships)؛ وتمكين المرأة (empowerment)؛ وكفالة توفير الخدمات (services)؛ والحد من وطأة الفقر (poverty)؛ وجعل البيئات آمنة (environments)؛ ومنع إساءة معاملة الأطفال والمراهقين (child)؛ وتحويل المواقف والمعتقدات والمعايير (transformed). ويدعو الإطار إلى تعزيز البيئات التمكينية بوسائل من بينها كفالة الالتزام السياسي، ودعم عمل المنظمات النسائية، وتعزيز السياسات والقوانين والمؤسسات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومن خلال البحوث وبناء القدرات. وستكون هذه الأداة الجديدة مفيدة في توجيه الجهود التي تبذلها الدول لتحسين منع العنف الجنساني وإيجاد مدن أكثر أمناً للنساء والفتيات.

جيم - دور الشرطة في درء الإجرام

٤٧- كثيراً ما يُنظر إلى الشرطة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون على أنها جهات فاعلة رئيسية في منع الجريمة، بما في ذلك منع الجريمة في المناطق الحضرية. وتتطلب فعالية ضبط الأمن اتباع نهج بشأن إنفاذ القانون يراعي الاعتبارات الجنسانية ويقوم على حقوق الإنسان، ويستند إلى الموافقة وليس إلى القوة. وحيثما يكون أفراد الجمهور موافقين بصفة عامة على القوانين السارية ويثقون بالأشخاص المعيّنين لإنفاذها، سيكونون أكثر تعاوناً، بما يؤدي إلى ازدياد فعالية إنفاذ القانون. وهناك عدة إجراءات يدعم بعضها بعضاً لتعزيز الشرعية، وهي: الاضطلاع بمهام إنفاذ القانون بطريقة منصفة وفعالة وغير تمييزية ومتوافقة مع حقوق الإنسان؛ وإقامة اتصالات جيدة مع المجتمعات المحلية؛ والاستجابة لاحتياجات الناس والمجتمعات المحلية وإشراكهم في وضع السياسات والأولويات؛ واعتماد نهج قائم على دراسة المشاكل؛ والتصرف بنزاهة وتحت المساءلة.

٤٨- وتهدف استراتيجيات ضبط الأمن الاستباقية، بما فيها ضبط الأمن القائم على دراسة المشاكل والخفارة المجتمعية، إلى منع الجريمة وإلى العمل مع المجتمع المحلي على الحد من الجريمة والعنف. ويمكن وصف الخفارة المجتمعية، التي جرى تناولها في كل الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر الجريمة الرابع عشر، بأنها فلسفة لإنفاذ القانون تنطوي على مشاركة المجتمع المحلي ويشمل ضبط الأمن القائم على دراسة المشاكل. وعلى الرغم من عدم وجود نهج موحد إزاء هذا النوع من ضبط الأمن ومن أن البلدان تنفذ بطرائق مختلفة فهناك سمة مشتركة فيه وهي أنه يُشرك المواطنين بنشاط في جهود الشرطة الرامية إلى تحديد الجريمة وما يتصل بها من مشاكل ومكافحتها ومنعها.

٤٩- وتبيّن البحوث أن ضبط الأمن القائم على دراسة المشاكل لها تأثير متواضع ولكنه ذو دلالة إحصائية في الحد من الجريمة والإخلال بالنظام.^(٣٩) ولا توجد استعراضات منهجية للخفارة المجتمعية في حد ذاتها، ومن ثم فإن أثرها على الحد من الجريمة لا يزال غير واضح. بيد أن هناك دراسات تشير إلى

(٣٨) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHO/RHR/18.19.

(٣٩) David Weisburd and others, "The effects of problem-oriented policing on crime and disorder", *Campbell*

Systematic Reviews, vol. 4, No. 1 (March 2008).

وجود ارتباط قوي بين هذا النوع من ضبط الأمن من ناحية وشرعية الشرطة وسلوك السكان الملتزم بالقانون من ناحية أخرى.^(٤٠)

٥٠- وفيما يتعلق بدور إنفاذ القانون في درء الإجرام، تمثل البرامج الخاصة بالتحويل الذي تستهله الشرطة حلاً واعداً فيما يتعلق بتحويل الأطفال المتهمين بارتكاب جريمة عن نظام قضاء الأحداث. وتتطلب هذه البرامج تعاوناً وثيقاً بين الشرطة وأفراد المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل نظام الحماية والمدعين العامين. وقد حقق برنامج "Halt" في هولندا نتائج جيدة في هذا الصدد.^(٤١)

٥١- وأحدثت أوجه التقدم الأخيرة في مجال التكنولوجيا أثراً واضحاً على ضبط الأمن في العديد من البلدان، بما في ذلك فيما يتعلق بالخفارة المجتمعية و"ضبط الأمن في النقاط الساخنة"، التي تركز فيها جهود الإنفاذ على مناطق جغرافية صغيرة جداً تتركز فيها الجريمة. ومن الأمثلة على ذلك استخدام نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط لأنماط الجريمة وعوامل الخطر، والمراقبة بواسطة الدوائر التلفزيونية المغلقة، وأجهزة التصوير المحمولة على الجسم، واستخدام الواقع الافتراضي لأغراض التدريب، والتواصل مع المواطنين من خلال الوسائط الاجتماعية، فضلاً عن التعرف على الوجوه واستخدام الخوارزميات لتحديد التهديدات المحتملة والتنبؤ بوقوع الجريمة.^(٤٢)

٥٢- ويمكن أن تزيد أوجه التقدم التكنولوجي من كفاءة الشرطة وأن تعزز ممارسات الشرطة في مجال التواصل وتبادل المعلومات وتعزز قدراتها التحليلية. غير أن بعض التكنولوجيات الجديدة والمستجدة قد تطرح أيضاً تحديات، بما في ذلك فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات، الأمر الذي يبدو أنه يشير إلى أن البحوث حول استخدام التكنولوجيات الجديدة في ضبط الأمن ينبغي أن تستمر من أجل كفاءة الاسترشاد بالمعلومات في صنع القرار في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون السياسات والأطر التنظيمية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما أن من المهم توعية الجمهور بحجم الأجهزة والبرامج ونطاقها.

دال- عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥٣- يسترشد عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المتعلق بمنع الجريمة الحضرية بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة، لا سيما المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في ميدان منع الجريمة في المدن،^(٤٣) ويسهم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة،^(٤٤) التي توجه الكيفية التي ينبغي أن تنسق بها كيانات منظومة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات التحضر السريع، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج العالمية. وتشكل المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن

Lawrence W. Sherman and others, *Preventing Crime: What Works, What Doesn't, What's Promising: A Report to the United States Congress* (Washington, D.C., United States Department of Justice, Office of Justice Programs, 1997)

(٤١) متاح على الموقع الشبكي www.halt.nl.

(٤٢) انظر أيضاً الوثيقة A/CONF/234/8.

(٤٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٩٥/٩، المرفق.

(٤٤) انظر الوثيقة CEB/2019/4/Add.5.

والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً،^(٤٥) التي اعتمدها جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠١٩، مرجعاً آخر للمساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على صعيد درء الإجرام فيما يتعلق بالسلامة في المدن.

٥٤- ويساعد المكتب الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج قائمة على المعرفة بشأن منع الجريمة على الصعيد المحلي، بسبل منها دعم نظم الحوكمة القائمة على المشاركة بغية ضمان عدم إغفال احتياجات الجميع، بما يشمل المجموعات السكانية المهمشة. وقد دعم المكتب في السنوات الأخيرة المدن في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وأفريقيا، من خلال توفير الأدوات التقنية والخدمات الاستشارية، في إجراء مراجعات محلية للسلامة من أجل توليد معلومات عن الجريمة والعنف والإيذاء وعوامل الخطر ذات الصلة تجمع بين البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك البيانات التي تُجمع في مناقشات مجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي. واستُرشد لاحقاً بالبيانات التي تم جمعها وتحليلها في وضع خطط عمل وتدخلات محلية بشأن السلامة ومنع الجريمة تجسّد أيضاً ما للمرأة من احتياجات محددة في مجال السلامة. وفي العادة يُقدّم دعم المكتب للجهود المجتمعية لمنع الجريمة، مثل مبادراته المتعلقة بمنع جرائم الشباب، بالتعاون مع السلطات على مستوى المدن.

٥٥- وقد دعم المكتب البلدان في تنفيذ برامج إصلاح الشرطة وقام بنشر أدوات ذات صلة، لتحقيق أمور منها تعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية وسلطات إنفاذ القانون. ويقدم الكتاب المشترك بين المكتب ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمعنون *Resource Book on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement* إرشادات أساسية بشأن ضبط الأمن القائم على حقوق الإنسان والممارسات الجيدة في مجال منع استخدام القوة المفرط.

٥٦- وأطلق المكتب في عام ٢٠١٩ البرنامج العالمي لتدعيم تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية المناهضة للعنف ضد المرأة. وكان من بين نتائج البرنامج وضع قاعدة أدلة لاستخدامها في جهود درء الإجرام.

٥٧- واستحدث المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل تعزيز عمله بشأن السلامة في المدن، برنامجاً عالمياً جديداً بشأن السلامة والحوكمة الرشيدة الحضرية، يهدف إلى وضع استراتيجيات وتدخلات كئيبة ومتكاملة للحد من الجريمة والعنف على مستوى المدن ويجمع معاً خبرات من مختلف الشعب والوحدات المواضيعية التابعة للمكتب.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٨- بهدف تعزيز الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة دعماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لعل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يود النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وأن تضع آليات مناسبة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية فعالة وشاملة لمنع

(٤٥) الوثيقة HSP/HA.1/Res.2، المرفق.

الجريمة تشمل جميع القطاعات ذات الصلة، بما فيها قطاع التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، ومؤسسات العدالة الجنائية، فضلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ب) ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي بهدف منع الجريمة، بسبل منها تأمين فرص التعليم والترفيه والعمل للشباب؛

(ج) ينبغي أن تستثمر الدول الأعضاء في برامج لمنع الجريمة تركز على المراحل العمرية المبكرة والتنشئة تهدف إلى تعزيز رفاه المواطنين ونمائهم السليم، مع التركيز على الأطفال والشباب؛

(د) ينبغي أن تضع الدول الأعضاء سياسات وبرامج لتمكين الشباب والاستفادة من سعة حيلتهم لتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى الحد من الجريمة والعنف؛

(هـ) ينبغي أن تستثمر الدول الأعضاء في منع العنف ضد الأطفال باعتبار ذلك نهجاً لمنع ضلوعهم في الجريمة في المستقبل كضحايا أو جناة، ولخفض تكاليف الجريمة والعنف؛

(و) في سياق منع الجريمة، ينبغي أن تستحدث الدول الأعضاء سياسات وبرامج لزيادة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وتقريب نظم العدالة الجنائية من المواطنين، بسبل منها الخفارة المجتمعية ومن خلال تعزيز الشراكات مع المجتمعات المحلية وبناء الثقة لديها؛

(ز) ينبغي أن تشجّع الدول الأعضاء استخدام برامج درء الإجرام القائمة على الأدلة والمصممة خصيصاً للسيارات الوطنية أو المحلية وتوسيع نطاقها؛

(ح) ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء نهجاً بشأن منع الجريمة يراعي الاعتبارات الجنسانية، من أجل تحسين منع وخفض أشكال الجريمة والعنف التي تؤثر على المرأة بوجه خاص، بما فيها العنف الجنسي والجنساني والعائلي، وذلك بضمان الالتزام السياسي والقيادة السياسية، وتنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين، والاستثمار في المنظمات النسائية، وتخصيص الموارد لجهود درء الإجرام، والتصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها المرأة؛

(ط) ينبغي أن تشجّع الدول الأعضاء الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في منع الجريمة، بسبل منها ضمان أن تكون السياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ي) من أجل منع الجريمة الحضرية، ينبغي أن تحدد الدول الأعضاء وتعالج عوامل الخطر وعوامل الحماية المتصلة بالجريمة والعنف في المجتمعات المحلية، وأن تُشرك وتمكّن المواطنين، ومن بينهم الشباب، في مجال تصميم وتنفيذ برامج درء الإجرام القائمة على الأدلة؛

(ك) ينبغي أن يواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برامجه العالمية التي تتناول مختلف جوانب منع الجريمة، بما فيها البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، والبرنامج العالمي بشأن التصدي للتحديات القائمة في السجون، والبرنامج العالمي للسلامة والحوكمة الرشيدة في المناطق الحضرية، والبرنامج العالمي المتعلق بالعنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والبرنامج العالمي لتدعيم تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية المناهضة للعنف ضد المرأة، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في المجالات التي تتناولها تلك البرامج العالمية، وذلك مثلاً عن طريق استحداث الأدوات التقنية ودعم تنفيذ البرامج القائمة على الأدلة والتي تركز على بلدان الجنوب.